

مؤسسات صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية

د. عمر حمد امين نورالدينى- الجامعة اللبنانية الفرنسية - اربيل

vice-studentaffairs@lfu.edu.krd

المخلص

من الناحية البنوية تتوزع اعباء السياسة الخارجية الامريكية على اربعة من المؤسسات الرسمية ونقصد بها المؤسسات التي تخطط وتشارك في رسمها وتنفيذها، وكما هو معروف ان نوعية السياسة الخارجية وطبيعتها تختلف بين الدول وحسب طبيعة انظمتها السياسية فصنع السياسة الخارجية في الدول الاتوقراطية تختلف عن مثلتها في الدول الديمقراطية، ففي الدول الاولى يكون النمط فيها مركزي في حين النمط الثاني يكون اللامركزي⁽¹⁾. ان الولايات المتحدة الامريكية تعتمد على الاسس الديمقراطية المشبعة بالعوامل التاريخية والدستورية والمصالح والمتطلبات التي تفرضها كل مرحلة زمنية... ويذكر (هنري كيسنجر) وزير خارجيتها الاسبق فكرة الاتجاهات التي تؤثر بطبيعتها على مؤسسات السياسة الخارجية وادواتها، حيث يرى بان هذه الهياكل لطالما تأثرت بفكرتي الانعزال او المشاركة العالمية (الانغماس) والتي تتطلب ولادة وانشاء هياكل جديدة، او اضعاف وتهميش الهياكل القائمة⁽²⁾، وكانت مؤسسات السياسة الخارجية الرسمية قد نشأت من تفاعلات معقدة بين الدوائر الحكومية التي شملت اضافة الى الرئاسة ووزارة الخارجية البنتاغون و (CIA) والكونغرس ومجلس الامن القومي (NCS) ومنذ الحرب العالمية الثانية انخفض مستوى تدخل الكونغرس بصورة عامة وارتفعت وتيرة تدخل الرئيس ومستشاريه المقربين منه ومجلس الامن القومي تحديداً في صناعة السياسة الخارجية⁽³⁾. ومنذ عهد الرئيس (هاري ترومان) كان طاقم الرئيس من مستشاريه يرفع

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 2016/8/25

القبول: 2016/9/16

النشر: 2016/12/15

DOI:

10.25212/lfu.qzj.1.2.02

الكلمات المفتاحية:

American United States, International policy

(1) تشارلز كيلجى، يوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الامريكية ومصادرها الداخلية، ترجمة عبدالوهاب علوب، (القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، 2004)، ص48.

(2) هنري كيسنجر، الدبلوماسية، ترجمة: فوزي وقاء، (القاهرة، الكتاب الذهبى، 2001) ص66.

(3) جانيس، ج، تيري، السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط، ترجمة حسان البستاني (بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2006) ص13.

تقاريرهم مباشرة للرئيس ولالسيما الرؤساء الذين يدخلون البيت الأبيض للفترة الرئاسية اللاحقة، وكان (زبينغنيو بريجنسكي) قد اعتبر نفوذ مجلس الامن القومي كبيراً لدرجة عدّه مسئولاً عن هندسة السياسة الخارجية التي تنفذها وزارة الخارجية بحرفية عالية⁽¹⁾. ان فكرة الاتجاهات السياسية التي تؤثر بطبيعتها ومتطلباتها على هياكل السياسة الخارجية التي أبدأها هنري كيسنجر، قد تطورت في اثر كل من الاتجاهين ، الانفراد والمشاركة الفعلية في السياسة الدولية وفي بلورة أدوار تلك الهياكل الرسمية وغير الرسمية في صناعة السياسة الخارجية حيث أن الانفراد رجع دور المؤسسة العسكرية وتوابعها في بلورة السياسة الخارجية الامريكية في حين ان اتجاه المشاركة رجع المؤسسة الدبلوماسية الخارجية المدعوم باساليب الحداثة والتطور الذي يفرضه النظام الدولي⁽²⁾. ولكي نضع هذا الموضوع في دائرة التحليل المعمق، اضافة الى مقدمة سوف نعمد الى دراسته الموضوع في اطار مبحثين:

المبحث الاول: المؤسسات الرسمية لصنع السياسة الخارجية الامريكية وهما:

اولاً: رئاسة الدولة.

ثانياً: المؤسسات الحكومية للسياسة الخارجية كوزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية. **ثالثاً:** السلطة التشريعية (الكونغرس الامريكي).

المبحث الثاني: المؤسسات غير الرسمية لصنع السياسة الخارجية الامريكية.

اولاً: جماعات الضغط السياسي – lobbies.

ثانياً: المجمع الصناعي العسكري.

ثالثاً: مراكز الفكر والرأي.

وفي خاتمة البحث نعرض ماتوصلنا اليه من الاستنتاجات، وخالصة البحث باللغتين الانجليزية والكوردية.

(1) مجلس الامن القومي كان قد اسسه الرئيس هاري ترومان كمجموعة من الخبراء الاكثر تمرساً، واقتصرت مهامه على تقديم المشورة للرئيس في الولايات المتحدة ، المصدر نفسه، ص13.

(2) هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى السياسة الخارجية ، نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرون، ترجمة عمر الايوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2002)، ص242.

المبحث الاول: المؤسسات الرسمية لصنع السياسة الخارجية الامريكية:

اولاً: رئاسة الدولة:

الرئيس في قمة الهرم في عقلية اتخاذ القرارات السياسية الخارجية من المنظورين القانوني والسياسي وتعد رئاسة الدولة احدى أهم مؤسسات صنع السياسة الخارجية ويضطلع في مسؤوليتها رئيس الدولة ومساعديه والاجهزة المرتبطة به، ويتباين تأثير رئيس الدولة في السياسة الخارجية تبعاً لطبيعة الصلاحيات الدستورية الممنوحة له، فضلاً عن مدى اهتمامه الذاتي بالسياسة الخارجية وقوة فكره وشخصيته واثره في القضايا الخارجية التي تهم الولايات المتحدة⁽¹⁾.

ويرى جون الترمان⁽²⁾ بأن الرئيس يشرف على السلطة التنفيذية وهو الذي يعين ويقيّل الوزراء ويمنح وظائف في كل وزارة لحلفائه السياسيين⁽³⁾، ويتفق مع هذا الرأي الكثير من منظري السياسة الامريكية ومنهم (جوزيف ناي) و (بيروستريك. ديني)⁽⁴⁾ و (هنري كيسنجر) اللذين يرون ان السلطة والمسؤولية التي يخولها الدستور للرئيس الامريكي اكبر مما يتمتع بها اي رئيس ينتخب بالاسلوب الديمقراطي في دولة حديثة. ونجد ذلك من خلال السلطات الممنوحة للرئيس من خلال النصوص الدستورية وهي:

1- ان الرئيس يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة وهو ما يعرف بأوحادية السلطة التنفيذية التي يتصف بها النظام السياسي الامريكي.

2- الاستقرار في ممارسة السلطة السياسية و ادارة الحكم، فولاية الرئاسة لمدة (4) سنوات وامكانية اعادة انتخاب ثمانية لولاية أخرى تعد استقراراً في القيادة.

3- أختصاص الرئيس المقرر دستورياً ، وخاصة حقه في الاعتراض على تشريعات الكونغرس وردها اليه لأعادة النظر فيها بحيث لا تصدر هذه التشريعات الا بموافقة ثلثي أعضاء الكونغرس⁽⁵⁾.

استناداً الى النصوص الدستورية يمكن القول بأن صلاحية الرئيس الامريكي في مجال السياسة الخارجية صلاحيات كبيرة، اضافة الى ذلك ان صلاحية الرئيس في الشؤون الخارجية نمت وتطورت ، وقد أسهمت النظام السياسي في النمو كالكونغرس الذي اعترف واكده ادارة الرئيس في التعامل الخارجي، فالواقع العملي يؤكد بأن صلاحيات الرئيس في الشؤون الخارجية تصل الى حد ابرام

(1) هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين المحافظين الجدد والواقعية، بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2008، ص71.

(2) مدير برنامج الشرق الاوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية والعضو السابق في شعبة التخطيط السياسي الخارجي بوزارة الخارجية الامريكية.

(3) جون الترمان، البنى الرسمية وغير الرسمية في السياسة الخارجية الامريكية، أبحاث استراتيجية أمريكية، (دمشق، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، 2004)، ص1.

(4) هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية، مصدر سابق، ص71.

(5) الدكتور داوود مراد حسين، سلطات الرئيس الامريكي بين النص الدستوري والواقع العلمي، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة العربية الاولى، 2006، ص41.

الاتفاقات التنفيذية، والغاء المعاهدات، سلطة اصدار الاوامر التنفيذية والاعتراف بالدول والحكومات الاجنبية وقيادة الجيش وتعيين السفراء والتفاوض بشأن المعاهدات الدولية⁽¹⁾.

وفقاً للمادة الثانية من دستور الولايات المتحدة فان الرئيس يمتلك سلطات عديدة في الشؤون الخارجية تتضمن: سلطة الرئيس التنفيذية - سلطة قيادة القوات المسلحة- سلطة كبير المفاوضين وكبير الدبلوماسيين، خلاصة الامر ان الرئيس الامريكي يمتلك ثلاث قبعات مختلفة في مجال السياسة الدولية، فهو الرئيس التنفيذي والقائد العام للقوات المسلحة وكبير الدبلوماسيين⁽²⁾.

بذلك يكون الدستور قد اعطى الرئيس صلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية لكن دون منحه الحرية الكاملة للتصرف والانفراد بالقرارات الهامة⁽³⁾.

ان ادارة الرئيس الامريكي الكاملة للسياسة الخارجية لا بد ان تشارك فيها البيروقراطيات الرئيسية أي الاجهزة الرسمية ومن ثم فان مهارة الرئيس تتلخص في قدرته على السيطرة على مدخلات وحركة مخرجات عمل تلك الاجهزة⁽⁴⁾.

ويعتمد كذلك على دور الاجهزة غير الرسمية مثل اللوبيات الكبرى و وسائل الاعلام و الخبراء في مجال السياسة الخارجية⁽⁵⁾، اضافة الى قدرته على تطبيق سياسة عامة او استراتيجية تجمع بنجاح بين كل الاجراء المعقدة لجهاز الحكم حيث ان الطرق التي يقوم من خلالها الرئيس بتنسيق دوره مع أدوار الاجهزة التابعة له و مع الوزارات والهيئات التي تقع عليها مسؤوليات السياسة الخارجية وتعد على درجة كبيرة من الأهمية، ونجد ان هذه المهمة كانت تتسم بالصعوبة او الضخامة في فترة رئاسة (فرانكلين روزفلت) حيث انها كانت مسؤولية شخصية للرئيس فحسب، الا أن الأمر اختلف في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة حيث ظهرت أدوار للمؤسسات والبنى الرسمية وغير الرسمية ومنها مجلس الأمن القومي⁽⁶⁾ الذي يضم 1-الرئيس 2-نائبه 3-وزير الخارجية 4-وزير الدفاع 5-هيئة الأركان المشتركة 6-مدير وكالة المخابرات المركزية 7-وزير الخزانة 8-مدير مكتب الميزانية ومستشار الامن القومي⁽⁷⁾، هذا المجلس يمثل اعترافا من جانب الكونغرس والرئيس

(1)المصدر السابق، ص195.

(2)د. فواز جرجيس، السياسة الامريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، 1998) ص19.

(3) د. محمد عبدالعزيز ربيع، صنع السياسة الامريكية والعرب، عمان، منشورات دار الكرمل، 1990، ص19.

(4)دالاس ابروين الصغير، اضواء على السياسة الخارجية الامريكية في العالم، ترجمة: نورالدين الرازي، (القاهرة، مؤسسة العرب، 1991)، ص86.

(5)سيمون سيرفاتي، وسائل الاعلام والسياسة الخارجية، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1995)، ص51.

(6)أسس مجلس الأمن القومي الامريكي في عهد الرئيس هاري ترومان عام 1947 وهو مجلس تابع للرئاسة الامريكية يختص بقضايا الامن القومي والأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية، وقد تولى منذ تأسيسه تجسيد المفاهيم الاساسية بالأمّن القومي والسياسة الخارجية الامريكية و وضع تصورات لقضايا التسليح وأنظمة الفضاء، والحرب الالكترونية، والمتغيرات المناخية، وتحديد التهديدات التي يواجهها الامن القومي الامريكي، ووضع صيغ وحل للنزاعات الدولية والاقليمية، تحديد خطط والبرامج ذات الطابع الاستراتيجي في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية، صياغة الخطوات العامة للقرارات ذات الطابع الاستراتيجي والعسكري والاقتصادي والسياسي.

(7)منصف السليمي، القرار السياسي الامريكي، باريس، مركز الدراسات العربي- الاوروبي، 2001، ص109.

بضرورة تبني نظرة كلية للسياسة الخارجية، ولكن مع ذلك تبقى أدوار هذا المجلس ومدى الصلاحيات المناطة به محددة من قبل رئيس الولايات المتحدة⁽¹⁾، ومثال على ذلك فقد ارسى ترومان قاعدة مفادها ان القرارات لا تصدر عن مجلس الامن القومي وانما تصدر من الرئيس في حين نجد ان هذا المجلس لعب دورا مهما في السياسة الخارجية ايام رئاسة كل من كندي وجونسن وريغان⁽²⁾. يؤكد (هنري كيسنجر) بأن اعداد ملخص للمفاهيم والاستراتيجيات التي توضح السياسة الخارجية الامريكية وظيفه من الوظائف الرئيسية لمجلس الأمن القومي الأمريكي⁽³⁾. وهذا الأمر يشمل كذلك تلك المؤسسات غير الرسمية والتي ذكرناها سابقاً حيث يختلف حجم تأثيرها من رئيس الى آخر، وهنا يركز (جوزف ناي) بان الرئيس هو الذي يوزع الأدوار على تلك البنى الرسمية التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية الامريكية، ويشير (كيسنجر) الى أن الجيل الجديد من رؤساء الولايات المتحدة راح يتجه الى ملائمة تصرفاته وقراراته في السياسة الخارجية مع مصالح تلك القوى التي اسهمت وتساهم في دعم استمرار وجوده وسياساته مشيراً الى تعاضم تأثير المؤسسات غير الرسمية على قرارات الرئيس في السياسة الخارجية⁽⁴⁾ ويؤكد (جون الترمان) هذه الفكرة بالقول ان الظاهرة التي بدأت تتفاقم في السياسة الخارجية الامريكية هو سعي بعض المسؤولين الحكوميين الى القيام بما يريدونه، ومثال على ذلك هو نجاح شخصيات حكومية داخل الادارة الامريكية بالاشتراك مع ادوار قامت بها مؤسسات اعلامية ومراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجية المستقلة او التابعة للادارات الحكومية و الصناعة والتعليمية في خلق اتجاه لدى الرئيس الامريكي يدعو الى انفراد الولايات المتحدة في السياسة الدولية⁽⁵⁾. وهو ما اتفق عليه كل من الرئيس بوش الأب والرئيس كلنتون والرئيس بوش الابن حيث اعتبروا ان الوضع الدولي الراهن للولايات المتحدة يعد ظاهرة متميزة في السياسة الدولية قلما تتكرر ومن هنا انطلقوا في بلورة السياسة الخارجية الامريكية من رؤية مفادها ان على الولايات المتحدة استثمار هذا الوضع وعليه الاستمرار في القيادة الامريكية للعالم⁽⁶⁾.

فالرئيس بوش الأب⁽⁷⁾ كان يرى بعد انتهاء الحرب الباردة ان على الولايات المتحدة المزاجية بين دورها السياسي والدبلوماسي المتميز وقوتها العسكرية المنفرد والزعامة وصرح ان (الولايات المتحدة

(1) محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، دراسة في العقائد السياسية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983) ص25.

(2) برونستر. ك. ديني، نظرة شاملة في السياسة الخارجية الامريكية، ترجمة: ودودة عبدالرحمن، (القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1995) ص23.

(3) هنري كيسنجر: سنوات التجديد، ت: د. هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية الثانية، 2010، ص60.

(4) حسين شريف، السياسة الخارجية الامريكية في السبعينات والثمانينات، من خلال رؤى وتحركات نيكسون-كيسنجر، (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1994)، ص14.

(5) جون الترمان، مصدر سبق ذكره، ص19..

(6) المصدر نفسه، ص29.

(7) جورج بوش الاب ولد عام 1924 ولا يزال على قيد الحياة (تاريخ كتابة البحث) وهو الرئيس 41 للولايات المتحدة الامريكية انتخب عام 1990 كمرشح للحزب الجمهوري، رئيس وكالة الاستخبارات الامريكية سابقاً ونائب رئيس الجمهورية في عهد الرئيس ريغن، وهو صاحب قرار الحرب ضد العراق عام 1991.

ستحارب دفاعا عن المباديء الامريكية والسلام العالمي⁽¹⁾. اما ما يميز سياسة الرئيس بيل كلنتون⁽²⁾ منطلقا من فكرة مفادها ان الهيمنة العالمية الامريكية تكمن في قوتها الاقتصادية وفق مدخلات جديدة متمثلة في التراكم التكنولوجي المستمر وكذلك التراكم المعرفي والثقافي وكفاءة التدابير والابتكار والزيادة والتنظيم و السيطرة على الاسواق العالمية والمنظمات الاخرى⁽³⁾، ولقد حاول ان يربط بين الافكار المثالية في السياسة الخارجية والمصالح والاحتكارات الامريكية ولكنه لم يفلح ويجد كثير من الباحثين ان الافكار التي طرحت في عهد بوش الاب وجدت نفسها في مذهب جورج بوش الابن من خلال الاستراتيجية المعاصرة للسياسة الخارجية الامريكية، (اذ ان فكرة من لم يكن معنا فهو ضدنا)⁽⁴⁾. والتي اعتبرت احد شعارات الحرب الامريكية ضد الارهاب الدولي، اضافة الى فكرة ان الولايات المتحدة هي وحدها المسؤولة عن أمن العالم، وهي مصدر القيم الوحيد التي جاءت في خطب واحاديث الرئيس الامريكي بوش تعد مدعاة للقول ان السياسة الخارجية الامريكية تشهد تحولا عن الاسلوب الذي تميزت به الادارة الامريكية في زمن كلنتون⁽⁵⁾. حيث تعتبر ادارة بوش الابن تعبيرا حيا عن اداء الرئيس الجماعي المدعوم بأدوار تلك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الامريكية واذا لم يختلف هذا القول عن اساليب غيره من الرؤساء الامريكان امثال ريغان وبوش الاب وكلنتون واوباما الا ان ما يميز تلك الادارة الجماعية هي ان غالبيتها من انصار تيار اليمين المحافظ الجديد، ومن ثم انعكاس الادارة الجماعية هي ان غالبيتها من انصار تيار اليمين المحافظ الجديد، ومن ثم انعكاس على اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية⁽⁶⁾.

ثانياً: المؤسسات الحكومية للسياسة الخارجية الامريكية

ويقصد بها تلك المؤسسات البيروقراطية الحكومية التي تنجز وظائف لها علاقة مباشرة بالسياسة الخارجية والتي تشارك بضيعة او باخرى في تحديد نوعية السلوك السياسي الخارجي لهذه الدولة وتختلف طبيعة هذه المؤسسات ونوعية مشاركتها باختلاف النظم السياسية⁽⁷⁾.

(1) محمد بوغشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دراسة المفاهيم والنظريات، (بيروت، دار الجليل، 1999)، ص115.

(2) بيل كلنتون الرئيس 42 للولايات المتحدة الامريكية وهو اول مرشح عن الحزب الديمقراطي يفوز بمرتين متتاليتين بالرئاسة وهذا منذ الرئيس روزفلت، (زيغينيو، ريجنسكي، الفرصة الثانية، ثلاث رؤساء وأزمة القوة العظمى الامريكية، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007)، ص16.

(3) مالك عوني، الاستراتيجية الامريكية وموقعها في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، عدد 125، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير 1997، ص98.

(4) حسين امام، الارهاب وحروب التحرير الوطنية، القاهرة، دار مصر المحروسة، 2002، ص222.

(5) عماد فوزي، الاستراتيجية الامريكية الجديدة وساحة عملياتها العسكرية، (دمشق، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، 2004) ص58.

(6) تشارلز كجيلي، ويوجين وينكوف، مصدر سبق ذكره، ص240.

(7) مالك عوني، المصدر السابق، ص99.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة تشمل الالة السياسية الخارجية كلا من: -وزارة الخارجية. - وزارة الدفاع. - وكالة المخابرات المركزية.

1- وزارة الخارجية:

تختلف عملية صنع السياسة الخارجية عن عملية تنفيذها، ترمي الأولى الى تحديد مضمون السلوك السياسي الخارجي تنحرف الثانية الى ترجمته الى واقع ملموس وتتم عملية التنفيذ هذه عبر ادارة بيروقراطية تسمى وزارة الخارجية⁽¹⁾.

وبالنسبة للولايات المتحدة فان (دالاس ايرون الصغير) يشبه وزارة الخارجية الامريكية وعلاقتها بالرئيس الامريكي والكونغرس بعلاقة قبطان السفينة المتمثل بالرئيس والكونغرس الذي يمثل ادارة الشركة الملاحية اما البحارة فهم موظفي وزارة الخارجية⁽²⁾.

ان وزارة الخارجية الامريكية تعتبر عنصر مهم من عناصر رسم وتحديد اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية وذلك عبر المعلومات حيث انها المصدر الرئيس اليومي للحكومة الامريكية، وهو المصدر الذي يعطي صورة واضحة عن اتجاهات الحكومات الاجنبية ولذلك تعتبر القناة العادية حينما تحتاج الادارة الامريكية لتحديد موقفها في ازمة تريد بحثها او تسويتها مع الآخرين، وكذلك كل ما من شأنه تعزيز المصالح و الاهداف الامريكية⁽³⁾.

ويعد وزير الخارجية الناصح الاساسي للرئيس الامريكي في مجال السياسة الخارجية ومن ثم يأتي بعد الرئيس في مجال الشؤون الخارجية للولايات المتحدة، زيادة على ذلك هو عضو في مجلس الامن القومي اضافة الى عضويته في الحكومة المركزية للولايات المتحدة⁽⁴⁾. اما عن دور الوزارة في الاستراتيجية العسكرية الامريكية فهو محدود جراء تركيزها على الوسيلة الدبلوماسية⁽⁵⁾.

من الناحية النظرية يمكن القول ان المسؤولية الأساسية لوزارة الخارجية هي العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الامريكية والبلدان الاخرى، لكن منذ الحرب العالمية الثانية ظهر الاتجاه الجدير بالملاحظة وهو الذي اُضيف فيه نواح جديدة غير سياسية الى مسؤوليات الوزارة كالمساعدات الخارجية والدعاية والعلاقات الاقتصادية والقضايا العسكرية عندما تتشابك مع الشؤون الخارجية، وبالإضافة الى ذلك فإن الوزارة تشرف على النشاطات الامريكية في الامم المتحدة والمنظمات الدولية والأقليمية⁽⁶⁾.

(1) ويتكوف، مصدر سبق ذكره، ص248.

(2) يقع مقر وزارة الخارجية الامريكية في القسم الشمالي الغربي من واشنطن الذي يعرف بالمقر الضبابي حيث يعزي هذا الاسم الى اعتبار ان وزارة الخارجية الامريكية تعالج اكثر من مليون كلمة يوميا من اتصالات برقية معظمها بالشفرة و رسائل من و الى المقار الدبلوماسية والقنصليات في العالم. دالاس ايروين الصغير، اضواء على السياسة الامريكية، مصدر سبق ذكره.

(3) المصدر نفسه، ص86.

(4) دالاس ايرون الصغير، مصدر سابق، ص89..

(5) زيغينييو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة عمر الايوبي، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004، ص25.

(6) الدكتور فواز جرجيس، مصدر سبق ذكره، ص58.

الا ان وزارة الخارجية الامريكية تواجه منافسة قوية من قبل دوائر اخرى رسمية وغير رسمية، فعندما طرح (كيسنجر) تساؤل هل تحتاج الولايات المتحدة الى سياسة خارجية التي سادت في القرن العشرين و حتى مطلع هذا القرن، فهو يرى ان الولايات المتحدة امة تقف عند نقطة تحول حسب تعبيره، ومستطر بانه عند بداية القرن الجديد لن تكتشف الولايات المتحدة أي دواء يصلح لجميع الامراض -حسب تعبيره- لذا تحتاج الى مفهوم بعيد المدى أكثر من حاجتها الى ممارسة سياسة معينة فالولايات المتحدة مضطرة لأول مرة الى اتباع استراتيجية عالمية تمتد الى مستقبل غير محدود⁽¹⁾.

واذا ما تتبعنا فكرة (كيسنجر) فاننا سوف نكتشف ان وزارة الخارجية الامريكية ليست المستوى الأول من مستويات تطبيق دبلوماسية ناجحة لدولة لديها استراتيجية عالمية كالولايات المتحدة بل ان مثل هذه الاستراتيجية تطلب جهود من المستويات والدوائر رسمية وغير الرسمية كافة تهدف جميعاً الى عملية جمع المعلومات وتحليلها ورسم التخطيط المناسب لعلاج وادامة مفاصل الحركة لهذه الاستراتيجية العالمية.

2- وزارة الدفاع (البنتاغون)

تمارس وزارة الدفاع دوراً كبيراً في عملية صنع السياسة الخارجية الامريكية وذلك من خلال دورها في السيطرة على مخرجات الاستراتيجية الامريكية سيما بعد ان اضحت هذه الاستراتيجية من اهم مدخلات التحرك السياسي الخارجي الامريكي في القرن الواحد والعشرين اثر تبني اتجاهات تميل الى استخدام القوة العسكرية لتحقيق اهداف السياسة الامريكية، كما ان وزارة الدفاع تعد الجهة المسؤولة عن الاشراف العسكري الامريكي وعليه ادارة العلاقات العسكرية الامريكية مع حلفاء الولايات المتحدة في الخارج. ومع ما سبق فان مؤسسة الدفاع الامريكي تشارك في عملية صنع السياسة الخارجية الامريكية من خلال سكرتير الدولة الامريكي لشؤون الدفاع ورئيس هيئة الاركان العامة.

وباختصار تبرز مشاركة البنتاغون أولاً من خلال عضويته في ما يسمى بالادارة الامريكية وفي مجلس الامن القومي الامريكي فضلاً عن دوره في نقل لوجهة نظر المدنيين الى وحدات اتخاذ القرار الامريكي اما الثاني فهو الذي ينقل آراء ووجهات نظر العسكريين المحترفين الى هذه الوحدات وكذلك دور المستشارين العسكريين الى رئيس الادارة الامريكية ولسكرتير الدولة الامريكي لشؤون الدفاع (وزير الدفاع) وكذلك الى الكونغرس الامريكي.

وعموما تعتبر وزارة الدفاع الامريكية اكثر ضخامة واكبر مسؤولية من الهيئات المدنية العاملة في مجال السياسة الخارجية فهي بما تحتويه من اساطيل وقوات وهيئات ضخمة للتخطيط، واكبر نظم الاتصالات في العالم اضافة لهيئة المخابرات الضخمة التابعة لها تعد في الواقع اكبر قوة بيرقراطية متماسكة وثابتة في العالم الحر ففي اي اجتماع داخلي لمناقشة السياسة الخارجية يستطيع البنتاغون

(1) هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية، مصدر سبق ذكره، ص210.

حشد أكبر أعضاء⁽¹⁾. وكذلك فان البنتاغون هو الجزء الوحيد من مؤسسة الخارجية الذي يتوافر لديه مؤيدون على مستوى المنظمات الداخلية اي مجموعة من الافراد والجماعات والمنظمات المؤثرة في السياسة الامريكية، والتي تستفيد من برامج وسياسات البنتاغون⁽²⁾، ومن هؤلاء المؤيدين المجمع الصناعي العسكري الذي يضم كبريات الشركات الصناعية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالصناعة كما هو الحال مع اللوبي الصهيوني المتشعب الجذور في تأثيره على وزارة الدفاع والوزارات الاخرى⁽³⁾.

ولدور وزير الدفاع المؤثر يعمد رؤساء الولايات المتحدة على استشارته قبل اعتمادهم على مبادرات سياسة خارجية محددة⁽⁴⁾، كما هو الحال في العلاقة التي كانت تربط (دونالد رامسفيلد) وزير الدفاع الامريكي منذ ولاية بوش الاولى⁽⁵⁾، وحتى تولي اوباما الرئاسة.

3- وكالة الاستخبارات المركزية- CIA

بما ان الرئيس والكونغريس يتنافسان على السيطرة على عملية صناعة السياسة الخارجية فان مختلف جماعات المصالح والضغط العالمية و المصالح الاستراتيجية تؤثر جميعها في مواقف واهداف فرعي الحكومة ومن ثم فان جميع الاراء والحسابات التي تدخل في هذه المعادلة تتأثر في النهاية بمدى توافر المعلومات ونوعيتها وطريقة الحصول عليها، وتعتمد السلطة التنفيذية بشدة على المعلومات التي تزودها بها اجهزة الاستخبارات المركزية الامريكية، وخصوصا وكالة الاستخبارات المركزية، ولقد دأبت الأحداث الى ان الرئيس يحدد فهمه في شؤون السياسة الخارجية ويتخذ مواقفه من العديد من القضايا الدولية وفقا لتقارير الاستخبارات وتحليلاتها⁽⁶⁾.

اذن تؤدي وكالة الاستخبارات المركزية دورا مباشرا في عملية صنع السياسة الخارجية الامريكية وعليه فان العلاقة بين هذه الوكالة وبين مؤسسات صنع السياسة الخارجية الاخرى تكون مسألة حيوية ودليل ذلك ان أكثر الرؤساء الأمريكان فعالية في الشؤون الخارجية هو الرئيس الذي ينجح في اقامة علاقات عمل جيدة مع مؤسسة الاستخبارات كما هو الحال مع الرؤساء ايزنهاور و كارتر و ريغان و جورج بوش الاب⁽⁷⁾.

وتعتبر وكالة الاستخبارات المركزية واحدة من اضخم وكالات الاستخبارات في العالم، إن وكالة الاستخبارات المركزية لديها ملاك أكثر من 16.500 موظف وميزانية تقرب من مليار دولار سنوياً وهي تعتمد في عملها على الصور الفوتوغرافية والاشعة تحت الحمراء والتصوير الالكتروني

(1) د. شادي فقيه، من يحكم أمريكا اللوبيات الحاكمة وأليات صنع القرار، (بيروت، دار القلم للطباعة والنشر، بدون تأريخ نشر) ص163.

(2) سول لاندراو، الامبراطورية الاستباقية، تعريب: ليلي النابلسي(لبنان، الحوار الثقافي، 2003) ص205.

(3) فواز جرجس، مصدر سابق ذكره ، ص96.

(4) تشارلز كيجلي، و يوجين ويتكوف، مصدر سبق ذكره، ص205.

(5) د. شادي الفقيه، مصدر سبق ذكره، ص98.

(6) د. شادي الفقيه، من يحكم أمريكا اللوبيات الحاكمة وأليات صنع القرار(بيروت، دار القلم للطباعة والنشر، بدون تأريخ نشر) ص195.

(7) لقد عمل الرئيس جورج بوش رئيساً لوكالة المخابرات الامريكية ، المصدر نفسه، ص30.

والجوايسيس اضافة الى المعلومات العامة ، وللوكالة ذراع رئيسي وهو وكالة الأمن القومي اضافة الى مكتب الاستطلاع القومي المشرف على عمليات الاستطلاع التي تقوم بها الأقمار الصناعية لحساب أجهزة المخابرات، تعتبر وكالة الاستخبارات المركزية المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية ولهذا السبب فهي تؤثر بشكل مباشر في عملية رسم السياسات لقد استخدمت ادارة الرئيسان (ترومان) و (أيزنهاور) أثناء الحرب الباردة وكالة الاستخبارات المركزية كأداة سرية لمعالجة قضايا السياسة الخارجية المعقدة⁽¹⁾.

ان دور وكالة الاستخبارات المركزية في السياسة الخارجية الامريكية جاء من خلال جمع المعلومات السرية عن اوضاع وقيادات و توجهات الدول الأجنبية والقيام بتحليل تلك المعلومات وتقديم التوصيات بشأنها الى مجلس الأمن القومي والقيام أحياناً بتخطيط وتنفيذ العمليات السرية⁽²⁾. ونتيجة ذلك الحجم الضخم والتشعب اللامتناهي في المؤسسات الامريكية الرسمية وغير الرسمية المعنية بصنع القرار السياسي الخارجي يشرح (جوزيف ناي) علاقة هذه الوكالة بالسياسة الخارجية الامريكية بالقول: (ان طبيعة و دور أنشطة المخابرات في مجالات السياسة الخارجية والدفاع تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد فيمكن القول ان الجميع يشتركون في مثل هذه الأنشطة ومن ثم يحدث في بعض الاحيان الخلط بين أنشطة المخابرات وبعض الأنشطة الحكومية الاخرى التي تشترك معها في عدد من السمات وان اختلفت معها من حيث الهدف، ومن هذه الأنشطة: حرب العصابات والتحريض على الثورات والتخريب والبرامج السياسية السرية⁽³⁾).

ويستطرد ناي هذا التحليل بالقول: (ان وكالة الاستخبارات المركزية جزء اساسي في ادارة السياسة الخارجية الامريكية فهي المصدر الاساسي للمعلومات بالنسبة لمؤسسات صنع السياسة الخارجية الامريكية)⁽⁴⁾.

ويعتبر مدير وكالة الاستخبارات المركزية رئيس مجموعة الأجهزة العاملة في مجال الاستخبارات لذلك تأتي مساهمة الأجهزة الأخرى في مجال صنع وتنفيذ السياسة الخارجية من خلال اسهامها في جمع وتحليل المعلومات التي تصل الى الوكالة، ويقوم بدور غرلة المعلومات كمحطة لتحويل المدخلات الى المخرجات، وعلى العموم يمكن تلخيص المهام الرئيسية لأجهزة الاستخبارات في مجال السياسة الخارجية بالآتية:

- 1- جمع وتحليل المعلومات وكتابة التقارير وتوزيعها على الجهات المعنية خاصة الرئيس ونائب الرئيس ومجلس الأمن القومي و وزارتي الخارجية والدفاع.
- 2- القيام بالعمليات الحربية ذات الصلة بتنفيذ السياسة الخارجية والأستراتيجية الأمنية مثل مواجهة المنظمات الارهابية.

(1) للمزيد من المعلومات حول دور وكالة الاستخبارات المركزية في السياسة الخارجية الامريكية، أنظر: دكتور فواز جرجيس، مصدر سابق ذكره، ص46-57.

(2) د. محمد عبدالعزيز ربيع، مصدر سابق ذكره، ص71.

(3) تشارلز كيجلي، يوجين ويتكوف، مصدر سبق ذكره، ص394.

(4) جون الترمان، مصدر سبق ذكره، ص2.

3- التفاعل الدائم مع صانعي القرار السياسي والأمني ، والمشاركة في صنع القرار السياسي الخارجي وتنفيذه ومتابعته.

4- التعاون والتنسيق أحياناً مع أجهزة استخبارات الدول الأخرى للحصول على المعلومات ذات العلاقة بتطورات الاحداث السياسية والأقتصادية والعسكرية والأمنية⁽¹⁾.
في ضوء ذلك يوضح بأن وكالة الاستخبارات المركزية تمتلك قدرة كبيرة على التأثير في رسم السياسة الخارجية الامريكية سلباً وإيجاباً.

ثالثاً: السلطة التشريعية (الكونغرس الامريكي):

من المعروف ان معظم الدساتير المعاصرة تولي المجالس التشريعية انجاز وظائف سياسية خارجية متشابهة عموماً ولهذا تتمتع في العادة بصلاحيات دستورية متقاربة كما هو الحال مثلاً مع اعلان الحرب وتصديق المعاهدات والموافقة على المنح والمساعدات الخارجية... الخ.

ومع ذلك تختلف هذه المجالس وتتباين في وظائفها و ادوارها، فبينما يتمتع بعضها بتأثير ضئيل يتمتع البعض الآخر بتأثير عالي وذلك حسب متغير أساسي وهو طبيعة النظام السياسي في هذه الدولة أو تلك⁽²⁾. وفي ما يخص موضوع بحثنا سوف نركز على دور واحدة من أهم تلك المجالس التشريعية في العالم وأكثرها فاعلية في ممارسة السياسة الخارجية الا وهو دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية الامريكية.

منذ الثلاثينيات وحتى بداية السبعينيات مارست السلطة التنفيذية احتكاراً هائلاً في تسيير الشؤون الخارجية⁽³⁾، واضحى الكونغرس في أغلب الحالات منحازاً في دعم الرئيس في معظم شؤون السياسة الخارجية وهذا التطور جاء على اثر تجربتي فيتنام وفضيحة ووتر غيت. حيث يقول المؤرخ الامريكي بول جونسون⁽⁴⁾: (ان في اواخر السبعينيات تم احصاء ما لا يقل عن سبعين تعديلاً مقيداً للرئيس في مجال السياسة الخارجية)، وقد استمر اصرار الكونغرس على أداء دوراً فاعلاً في السياسة الخارجية الامريكية في الثمانينات حيث كانت له أدوار مهمة في صنع السياسة الامريكية تجاه امريكا الوسطى وتجاه المنطقة العربية وكذلك العلاقات السوفياتية- الامريكية ، وعند بداية التسعينات لم يضعف تحدي الكونغرس لسلطة الرئاسة بل على العكس، فقد اشتدت المنافسة بين السلطة التنفيذية والكونغرس بشأن السيطرة على سياسة الولايات المتحدة الخارجية.

(1) د. محمد عبدالعزيز ربيع، مصدر سابق ذكره، ص71.

(2) فواز جرجس، مصدر سبق ذكره، ص73.

(3) هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص2.

(4) تشارلز كيجلي، يوجين ويتكوف، مصدر سبق ذكره، ص394.

وفي الوقت الحالي ومنذ مطلع الالفية الجديدة يرى العديد من المراقبين ومنهم جون الترمان ان دور الكونغرس المعاصر في السياسة الخارجية هو تحديد مبلغ المال الذي سيتم انفاقه وعلى أي النشاطات وتحديد المبالغ التي لا يسمح بانفاقها وان الكونغرس اضحى عبارة عن مجموعة من المحاسبين ولكن في الواقع فانه لا يمكن للادارة الامريكية القيام بأي شيء يمنعها الكونغرس من القيام به وحين تفعل ذلك كما حدث في قضية ايران -كونترا فان الامر يسفر عن عواقب وخيمة⁽¹⁾.

لكن مع ذلك فانه من الصعب على الكونغرس وضع اية سياسة موضع التنفيذ وبلاحرى فان دوره اذا ما قورن بدور السلطة التنفيذية فانه سيكون دور الرقابة السلبية على السلطة التنفيذية⁽²⁾. وهذه الرقابة تتمثل بالنقاط التالية⁽³⁾:-

- 1- عدم التصديق على المعاهدات والاتفاقات بين رئيس الادارة الامريكية وغيره من الرؤساء.
- 2- رفض البرامج الحكومية ذات المضمون السياسي الخارجي او تعطيل الموافقة عليها او تعديل بنودها وهذا الامر ينحسب على المساعدات الخارجية بأنواعها.
- 3- دعوة رئيس الادارة الامريكية الى اتباع سياسات خارجية محددة.
- 4- المشاركة عبر رؤساء اللجان الخاصة بالسياسة الخارجية في عملية صنع السياسة واتخاذ القرار.
- 5- اجراء مناقشات علنية حول السياسة الخارجية ومن ثم تعبئة الرأي العام اما مع السياسة الخارجية المعتمدة او ضدها.

ومع ذلك فقد تم تطوير دور الكونغرس في العقدین الاخيرين من القرن الماضي عبر سلسلة من القرارات الاجرائية التي ادت الى زيادة نشاطه في مجال السياسة الخارجية، ولقد تضمنت تلك القرارات قانون سلطات الحرب وانشاء لجان المراقبة من الكونغرس على المخابرات، وزيادة استخدام الفيتو في بعض مسائل الجهاز التنفيذي⁽⁴⁾. الا ان فترة ولاية بوش الابن و اوباما شهدت اعادة هيمنة السلطة التنفيذية على القرار السياسي الخارجي الامريكي⁽⁵⁾، هذه الهيمنة غدتها الحقائق التالية:

- 1- الضرورات الامنية التي ولدتها احداث سبتمبر 2001 والتي ادت الى خلق رأي عام للسياسات الحكومية الداخلية والخارجية.

(1)جون الترمان، مصدر سبق ذكره، ص2.
(2)فواز جرجس، مصدر سبق ذكره، ص73.
(3)هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص2.
(4)فواز جرجس، مصدر سبق ذكره، ص47.
(5)التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003، ص92.

2- هيمنة اليمين المحافظ بقوة على المناصب الحكومية الاساسية اضافة الى ان اغلب انصار هذا التيار هم من الجمهوريين الامر الذي يبرر التأييد الذي حُصيت به ادارة بوش الابن في ما يتعلق بموضوع الحرب على العراق عام 2003 حيث بلغ تأييد الحرب بين صفوف الجمهوريين 90-95% الامر الذي انعكس داخل الكونغرس الذي صوت لصالح القرار بأغلبية 296 صوت مقابل 123 ضد الحرب⁽¹⁾.

وفي العموم فان السياسة الخارجية الامريكية سوف تضل موضع التنازع الشديد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وسوف يختلف ايقاع هذا التنازع من ادارة الى اخرى وكذلك من ظرف الى آخر حيث لم يعد الاساس الدستوري هو المحدد الرئيس لتلك العلاقة بين سلطات الكونغرس والسلطات التنفيذية بل ان المتطلبات الدولية والداخلية هي التي ستحدد ادوار كل منهما في ادارة دفة السياسة الخارجية⁽²⁾، وهو ما نراه متجسداً في موقف الكونغرس من السياسة الخارجية للادارة الامريكية في فترتي بوش الابن سواء حيال قضايا الشرق الاوسط والحرب ضد الارهاب والقضايا الاوروبية، ولقد استمرت هذه التعديلات الى تحول الكونغرس الى لاعب فاعل في السياسة الخارجية الامريكية حيث ان عدد من اللجان المركزية التابعة لمجلس الشيوخ و النواب كذلك لجان القوات المسلحة و الاعتمادات والجنة المركزية⁽³⁾. من خلال ماتقدم يتضح بأن للسلطة التشريعية تأثير كبير في صنع السياسة الخارجية الامريكية ولكن ادارة هذه السياسية وتنفيذها هي من اختصاصات السلطة التنفيذية.

المبحث الثاني: المؤسسات غير الرسمية لنصع السياسة الخارجية الامريكية:

ويقصد بها مجموعة من المؤسسات والمنظمات وجماعات الضغط ذات الطابع المالي او العرقي او الفكري التي من شأنها التأثير على عملية صنع القرار السياسي الخارجي سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة من خلال التأثير في المؤسسات الرسمية المعينة مباشرة في صياغة السياسة الخارجية.

اولاً: جماعات الضغط السياسية: lobbies

تعرف جماعة الضغط السياسية بأنها مجموعة من الأفراد يشاركون في مصلحة ما أو في عدة مصالح يعملون من أجل تحقيقها من خلال النظام السياسي، ويدل المصطلح (lobbies) على ممارسة الضغط والنفوذ على نحو مباشر على أصحاب القرار السياسي والمشرعين لغرض اقناعهم أو ارغامهم باتخاذ قرار لمصلحة ممارس الضغط⁽⁴⁾. من خلال اللوبيات السياسية التي تكون مهمتها الاساسية التأثير في

(1) المصدر نفسه، ص94.

(2) جون الترمين، مصدر سبق ذكره، ص7.

(3) المصدر نفسه، ص8.

(4) لمزيد من المعلومات عن مفهوم جماعة الضغط السياسي أنظر:

- جيفري روبرتز و الستر ادواردز، المعجم الحديث للتجليل السياسي، ت: سمير عبدالرحيم الجليبي(بيروت، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الاولى، 1999) ص247.

- سوسن طه، تأثير المنظمات الصهيونية (اللوبي الصهيوني) في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة، دراسة اكااديمية لنيل درجة الماجستير، جامعة بيرزيت، 2006، ص15.

القرار السياسي الخارجي، وذلك من خلال التأثير على وجهات النظر الحكومية سواء السياسية او الاقتصادية او العسكرية⁽¹⁾، في الولايات المتحدة الامريكية إن الطريقة التي تتكون بها حكومتها، تفسح المجال للتأثير على السياسة الخارجية بوسائل عديدة ومن هذا المنطلق فإن الجماعات المهتمة بتوجيه السياسة الامريكية تستطيع ذلك بطرق شتى، كالتأثير على النواب المنتخبين وأعضاء السلطة التنفيذية والتأثير في الحملات الانتخابية، أو التصويت في الانتخابات وتشكيل الرأي العام، ان جماعات الضغط السياسي لها قدرة تأثيرية كبيرة عندما تكون مهتمة بقضية محددة وليس هناك لدى الشعب موقف مسبق منها ذلك أن صانعي السياسة الامريكية يميلون إلى إستيعاب هذه الجماعات وإرضائها مادام أنهم واثقون بأن باقي الشعب ليس له موقف مسبق من طروحاتها وانه لن يقوم بمعاقتهم⁽²⁾. ومن أبرز تلك اللوبيات هي اللوبيات العرقية وهي عبارة عن جماعات ضغط تعمل باتجاه التأثير على القرار السياسي الحكومي لمصلحة الفئة التي تمثلها⁽³⁾، يلجؤون اعضاء الجماعات الضغط السياسية الى استخدام عدة أساليب للتأثير على السياسة الخارجية الامريكية من أجل تحقيق أهدافهم ، من هذه الأساليب:

1- الأتصال المباشر وغير المباشر مع البيت الأبيض والوزارات عبر الانترنت والفاكس والتليفون وقنوات الاعلام الاجتماعي.

2- بناء العلاقات الخاصة والمباشرة مع الرئيس والوزراء وأعضاء الكونغرس وباقي المسؤولين ذات المناصب العليا المقربة من دائرة صنع القرار السياسي الخارجي.

3- ممارسة الضغط على البيت الابيض والكونغرس من قبل المنظمات الداخلية.

4- توظيف مؤسسات الاعلام الجماهيري للتأثير على الرأي العام باتجاه تأييد موقف معين والدفاع عن قضية خاصة أو بالعكس ومن جانب آخر الاستفادة من وسائل الاعلام كمصدر للدعاية ونشر المعلومات الخاصة.

5- الضغط على مجلسي الكونغرس بهدف تشريع قانون أو اصدار قرار يخدم مصالح جهة معينة من الدول والشعوب⁽⁴⁾. ومن ابرزها اللوبي الصهيوني وهي جماعات ضغط مؤيدة لاسرائيل، هذا اللوبي يحاول ان يستخدم نجاحه وموارده لمساعدة اسرائيل⁽⁵⁾، تتجلى قوة اللوبي الصهيوني في مجموعة من العوامل أهمها:

1- تتعلق بطبيعة المجتمع الامريكي والنظام السياسي الذي أفسح المجال للوبي الصهيوني ليقيم بدوره وفرض مطالبه في مختلف الاوساط الامريكية.

(1) جوزيف سي ناي، مصدر سبق ذكره، ص15.

(2) ستيفن والت و جون ميرز هايمر، اللوبي الاسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية، تقرير هارفرد، ت: محمد المحمودي(القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، 2007) ص33.

(3) د. شادي فقيه، مصدر سبق ذكره، ص39.

(4) جون ستيري، دور الجماعات الضاغطة في صياغة السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط، ترجمة: خليل عارف جرجيس، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد8، تشرين الثاني 2007، ص28..

(5) فواز جرجيس، مصدر سبق ذكره، ص96، وكذلك: حسن بكر، اللوبي الصهيوني والانتخابات الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد109، اكتوبر 1992، مصدر سبق ذكره، ص86.

2- تحتل الجماعة اليهودية الامريكية قمة الهرم الاجتماعي الامريكي حيث يشكلون 34% من بين أغنى (475) عائلة امريكية يسيطرون على كبريات شركات الصناعة والتجارة التي تجد طريقها الى مركز صنع القرار السياسي.

3- قوة موارده وفخامتها داخل الولايات المتحدة و خارجها والتي تشكل أهم مركز للتأثير في العملية السياسية.

4- يركز اللوبي الصهيوني على مراكز الفكر وتمويل البحوث والدراسات بهدف صياغة الرأي والاقترحات للدوائر والأشخاص المعنيين بنصع القرار السياسي.

5- دور الجماعة اليهودية الامريكية في الانتخابات و وزنهم السياسي الانتخابي يؤثر على تقرير مصير الانتخابات في أهم الولايات الامريكية مثل كاليفورنيا و نيويورك.

6- أهتمام اللوبي الصهيوني بوسائل الاعلام حيث يمتلك اللوبي الصهيوني وكالات خاصة للصحافة، لوكالة الصحافة اليهودية الامريكية تمتلك ما يقارب (40) صحيفة تركز على مصالح اسرائيل وحقوق اليهوديين⁽¹⁾.

وهناك لوبيات اخرى داخل الولايات المتحدة قوية ومهمة مثل اللوبيات الايرانية واليونانية والكوبية والارمنية⁽²⁾.

اما أدوار تلك اللوبيات في صنع السياسة الامريكية فتتجسد في تقديم التبرعات للحملات الانتخابية لدعم تلك الادارات التي تخدم وفق وجهة نظرها- مصالحها الخارجية، وعليه تقدم تلك الجهات للسياسيين سياسات تخدم مصالحها ومصالح مقدمين بالمقابل ما تحتاجه تلك الجماعات من سياسات تخدم مصالحها ومصالح قوى تنبثق منها.

ثانياً: المجمع الصناعي العسكري: Military-industrial coplex

ان المجمع الصناعي العسكري مصطلح يصف العلاقة السياسية والمالية القائمة بين المشرعين والقوات المسلحة الوطنية والصناعات العسكرية التي تدعمها، ويستخدم المصطلح للإشارة الى المنظومة التي تدعم القوات المسلحة الامريكية، ثمة الكثير من الأدلة تبرهن بأنه المجتمع هذا له تأثير على السياسة الخارجية الامريكية ، حذر الرئيس الامريكي دوايت أيزنهاور سنة (1961) من أن هذه المنظومة من شأنها ان يكون لها تأثيرات غير مجازة ويجب ايقافها⁽³⁾. يعتقد الباحثان مارتن جيلينس و بنيامين باج بأن المجتمع الصناعي العسكري يهيمن على الاقتصاد الامريكي ويقوم بدور سياسي كبير في مجال

(1)- خلدون عدرة، اللوبي الصهيوني وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز الوطني للبحوث واستطلاع الرأي، www.ncro.sy?p=3039...june,9,2016.

(2) وحيد عبدالمجيد، الارهاب وامريكا والاسلام من يطفي النار، القاهرة، مصر المحروسة، 2002، ص32.

(3) موشيه ماتشوف، المجتمع الصناعي العسكري وجذور العلاقة بين امريكا واسرائيل، ترجمة: فرح عصام. www.masralarabia.com.01/11/2015.

العلاقات الخارجية وبأن السياسية الخارجية الامريكية تقررها كتلة مجموعات مصالح مثل المجتمع الصناعي العسكري، بمعزل عن رغبات المواطنين⁽¹⁾.

ويبرز المجمع الصناعي ايضاً واللوبيات في التأثير على السياسة الخارجية الامريكية، وينسب الى عالم الاجتماع الامريكي (رايت ميلز) نظرية المجمع الصناعي العسكري حيث يرى ان الذي يسيطر على الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما اسماء التحالف القومي بين رجال الصناعة والعسكريين⁽²⁾، وتذهب آراء اخرى الى القول بان السياسة الخارجية الامريكية تكاد تكون محصلة لدور المؤسسة العسكرية الصناعية⁽³⁾.

ولم تقتصر تلك الآراء على الباحثين في السياسة الخارجية الامريكية اذ وصف (غورباتشوف- رئيس الاتحاد السوفيتي و امين عام الحزب الشيوعي السابق) المجتمع الصناعي العسكري عام 1986 باحد أسباب اطالة امد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (السابق) وشدد على ان الادارة الامريكية تفكر بالطريقة نفسها التي يفكر بها المجمع الصناعي العسكري ووصف الادارة الامريكية بانها رهينة له وان الرئيس الامريكي ليس حراً في اتخاذ قراراته، ويتناسب دوره طردياً ودور المجمع الصناعي العسكري في اجمالي التأثير على اداء دور معين في السياسة الخارجية الامريكية سيما عندما تكون الادارة الامريكية على علاقة وطيدة به كادارة رئيس جورج بوش الابن⁽⁴⁾.

وتعزو احدى الباحثات اهمية المجمع الصناعي العسكري على ان 25% من مهندسي وعلماء (كاليفورنيا) يعملون في وزارة الدفاع او المجمع الصناعي العسكري فهو يتعدى مسألة الاحتكار العلمي لهؤلاء الفنيين بخدمة عسكرية الى تهيئة فرص عمل كبيرة تتفوق على تلك التي تقدمها الهيئات الحكومية مما يزيد من جعله قوة مؤثرة داخل الولايات المتحدة الامريكية⁽⁵⁾.

ان نشوء وسقوط الدول العظمى في التحالف الصناعي العسكري، بضخامته وعلاقاته الوطيدة مع وزارة الدفاع او من يقوم عليها يزيد من المرونة في صفقات الاتجار وبيع الاسلحة والضغط على الحكومات⁽⁶⁾.

(1) Martin Gilens and Benjamin, L. page. Testing theoris of American politice: Elites, Intrest groups, and Average citizens, perspectives on politics, volame 12. issua 03 september, 2014 564-581.

(2) غازي صالح نهار، القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه ازمة الخليج، عمان، الجامعة الاردنية، 1997، ص40.

(3) محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، دراسة في العقائد السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص18.

(4) المصدر نفسه، ص18.

(5) أسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد127، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، 1997، ص90.

(6) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة: حسين احمد(القاهرة، مركز الاهرام للنشر والترجمة، 1993) ص42.

ثالثاً: مؤسسات الفكر والرأي:

النوع الآخر من الهياكل غير الرسمية فهي ما يعرف بمؤسسات الفكر والرأي، ان عبارة (مؤسسة فكر ورأي) قد استخدمت لأول مرة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة الى غرفة أو بيئة آمنة يستطيع علماء الدفاع أو المخططون العسكريون الاجتماع فيها لمناقشة الامور الاستراتيجية، الا ان هذا الاستخدام الضيق لتلك العبارة قد اتسع منذ ذلك الحين ليصف قرابة (2000) منظمة مقرها الولايات المتحدة وتعمل في ميدان التحليلات السياسية⁽¹⁾.

ان الذين درسوا نمو وتطور مؤسسات الفكر والرأي الامريكية متفقون بوجه عام على ان الطبيعة اللامركزية جداً للنظام السياسي الامريكي مضاف الى غياب الانضباط الحزبي الصارم والتبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية، قد اسهمت بدرجة كبيرة في تكاثر مؤسسات الفكر والرأي خلال ربع القرن الماضي، لكن يبدو انهم غير متفقين حول تأريخ انشاء أول مؤسسة فكر ورأي في الولايات المتحدة او حول ما الذي يكون في الواقع مؤسسة كهذه⁽²⁾.

عبارة (مؤسسة الفكر والرأي) قد تورد الى الازهان صورة منظمة مثل (راند) وهي احدى أكبر مؤسسات الابحاث الامريكية الخاصة بالسياسة الخارجية والدفاعية والتي تعد أكثر من (1000) موظف وتزيد ميزانيتها السنوية على (100) مليون دولار او قد تسعمل هذه العبارة ايضاً لوصف ورشة عمل حول السياسة اكثر تواضعاً مثل (مؤسسة الدراسات السياسية) في واشنطن، هي منظمة يقل عدد العاملين فيها على اربعة وعشرين شخص وتتراوح ميزانيتها بين مليون ومليون دولار امريكي⁽³⁾. ومن المهم ان نتذكر عندما ندون تأريخ مؤسسات الفكر والرأي الامريكية، وعلى الأخص تلك المعنية بدراسة السياسة الخارجية، التنوع الهائل للمجتمع الذي يضم هذه المؤسسات، ومن الضروري ايضاً أن ندرك أنه في حين نجد لدى مؤسسات الفكر والرأي رغبة مشاركة في صياغة الرأي العام والتأثير في تفضيلات وخيارات صانعي القرار فأن كيفية سعيها الى ممارسة تأثيرها في السياسة تتوقف على رسالتها ومواردها واولوياتها⁽⁴⁾.

وعلى العموم يمكن رصد أربعة أجيال اساسية لهذه المؤسسات الفكرية:

الجيل الاول: مؤسسات الفكر والرأي المتعلقة بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة وظهورها في بداية القرن الماضي والى حد كبير، نتيجة لرغبة كبار المتبرعين والمتقنين في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثين والقادة من القطاعين الخاص أو العام لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها. بدأت ثلاث مؤسسات بنوع خاص باثبات وجودها خلال العقود الاولى من القرن العشرين وهي: مؤسسة (كارنيغي الخيرية للسلام العالمي) 1910، والتي انشأها قطب صناعة الفولاذ (كارنيغي) في

(1) منصف السليمي، القرار السياسي الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص29.

(2) سيمون سيرفاتي، مصدر سابق، ص12.

(3) د. شادي فقيه، مصدر سابق، ص150.

(4) المصدر نفسه، ص152.

مدينة بيتسبيرغ ومؤسسة (هوفر) حول الحرب والثورة والسلام (1919) والتي انشأها الرئيس الراحل (هربرت هوفر) ومجلس العلاقات الخارجية (1921) وهي مؤسسة تطورت من نادي عشاء شهري لتصبح احدى أكثر المؤسسات السياسية الخارجية التي تحظى بالاحترام في العالم وبدأت فيما بعد مؤسسها فكر ورأي اخرتين هما (معهد الابحاث الحكومية 1916) الذي اندمج لاحقاً مع مؤسستين اخرتين لانشاء (مؤسسة بروكنغز) 1927 وهذه الاخيرة تعتبر ايقونة في واشنطن ، ثم معهد (امريكان انتربرايز) لابحاث السياسة العامة 1943، وهو مؤسسة فكر وراي محافظة تحظى باحترام كبير ركزت بمرور الزمن باهتمام كبير على تشكيلة واسعة من القضايا الخارجية⁽¹⁾.

الجيل الثاني: ظهور المتعاقدين مع الحكومة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اصبحت الحاجة الى النصائح المستقلة حول السياسة الخارجية اكثر الحاحاً بالنسبة لصانعي السياسة الامريكية، واصبح صانعو السياسة في واشنطن الذين واجهتهم مسؤوليات متزايدة بسبب تحول البلاد الى دولة عظمى مسيطرة في عالم ثنائي القطب بحاجة الى الآراء المتبصرة والخبرات التي توفرها مؤسسات الفكر والرأي والتي قد تساعد في تطوير سياسة امن قومي متماسكة ومتناسقة وسليمة وبحلول العام 1948 ودد صانعو السياسة من يلجأون اليه وفي ايار /مايو 1948 تأسست مؤسسة (راند كوربوريشن لتعزيز وحماية مصالح الولايات المتحدة الامنية خلال العصر الذري)⁽²⁾.

الجيل الثالث: نشوء مؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة لم تبرز اي من مؤسسات الفكر والرأي ووسائل الاعلام خلال العقود الثلاثة الاخيرة و اكثر ما برزت فيها المؤسسات المسماة الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة⁽³⁾. ان اعتماد هذه المؤسسات على اسلوب الجمع بين الابحاث السياسية و تقنيات التسويق الجزئية، وهي وظيفة يشاركها فيها العديد من مجموعات المصالح، غيرت بشكل اساسي طبيعة ودور مؤسسات الفكر والرأي عامة، وخلافاً لمؤسسات الفكر التي قامت في الربع الاول من القرن العشرين، التي كانت تمنع بالانخراط في المناقشات السياسية، فقد رحبت مؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة ومن ضمنها (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية) 1962، ومؤسسة (هيريتج) 1973، ومعهد (كاتو) 1977، بالفرص السانحة للتأثير على كل من اتجاه ومضمون السياسة الخارجية، ومع ازدياد قدرات قطاع مؤسسات الفكر والرأي الامريكية على المنافسة، توصلت معظم مؤسسات الفكر والرأي الى ادراك اهمية جذب انتباه عامة الناس واذهان صانعي السياسة⁽⁴⁾.

الجيل الرابع: مؤسسات الفكر والرأي الميراثية، أحدث نوع من مؤسسات الفكر والرأي الذي ظهر لدى مجتمع صنع السياسة الخارجية هو ما يشير اليه البعض بعبارة (المؤسسات الميراثية) ومنها مركز (كارتر) في مدينة اطلنطا ومركز (نكسون للسلام والحرية) في واشنطن العاصمة، وهي مؤسسات فكر ورأي انشأها رؤساء سابقون ينوون ترك اثر دائم لهم في السياسة الخارجية والداخلية، تنتج عن هذه المؤسسات تشكيلة واسعة من المطبوعات وتنظم الحلقات الدراسية وورش العمل وتجري الابحاث في

(1)سيمون سيرفاتي، مصدر سابق، ص14.

(2)المصدر نفسه، ص104.

(3)سيمون سيرفاتي، مصدر سابق، ص14.

(4)د. شادي فقيه، مصدر سابق، ص104.

عدد من الميادين السياسية. وتعمل مؤسسات الفكر والرأي في حقل تطوير وترويج الافكار وتخصص على غرار شركات القطاع الخاص موارد هامة جداً لتوسيق منتجاتها، لكنها خلافاً للشركات ، لا تقيس مدى نجاحها على أساس هامش الربح (فهي في نهاية المطاف مسجلة كمنظمات مستقلة لا تبغي الربح) بل على اساس درجة التأثير الذي لها في تشكيل الرأي العام السياسي، بهذا المعنى باتت مؤسسات الفكر والرأي تشبه مجموعات المصالح، فان الميزات التي تميزت الاثنتين قد اصبحت مع الزمن اقل تحديداً أكثر فأكثر⁽¹⁾.

يسعى الخبراء في مؤسسات الفكر والرأي الى الانخراط في السياسة الخارجية عن طريق قبول مناصب الحكومة كوزراء أو كنواب أو غيرها من المناصب في الحكومة الفدرالية، ولعديد من صانعي السياسة يعودون بعد انتهاء عملهم في الحكومة الى مؤسسات الفكر والرأي او يتخذون اقامة لهم فيها أو يخدمون بصفة مستشارين خلال الانتخابات الرئاسية، او العمل في فريق عمل انتقال المهام الرئاسية، او في المجالس الاستشارية الرئاسية او تلك التابعة للكونغرس، او قد يقوم هؤلاء الخبراء بدعوة صانعي السياسة مختارين من وزارة الدفاع، ووزراء الخارجية، ومجلس الامن القومي، ووكالة الاستخبارات المركزية، والوكالات الاخرى التي تجمع المعلومات للمشاركة في ورش عمل خاصة وحلقات دراسية او بتزويد صانعي السياسة في الكونغرس او الفرع التنفيذي ومن خلاله الحكومة الامريكية بالتقارير السياسية الموجزة وبالدراسات المتصلة بها حول قضايا السياسة الخارجية الجارية، وهذه الانشطة الملازمة لمؤسسة (هيرتيج) والتي تعتبر المؤسسة النموذجية لمؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة⁽²⁾.

ان الادراك بأن هذه المؤسسات تمارس أنواعاً من النفوذ وعلى مراحل متعددة من جور صنع السياسة في حين تظهر بعض مؤسسات الفكر والرأي مثل معهد (انتربرايز) و (مؤسسة هيرتيج) فعالية في المساعدة على تأطير مناقشات سياسية معينة كالنقاش الدائر حالياً حول الدفاع بواسطة الصواريخ، فان مؤسسات فكر ورأي اخرى من ضمنها (مؤسسة راند) تظهر نفوذاً أكبر في العمل على كُتب مع صانعي السياسة من اجل تقدير تكاليف وفوائد تطوير تكنولوجيا سياسية جديدة⁽³⁾.

حول فوائد هذه المؤسسات يعتقد ريتشارد ن. هاس مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الامريكية سابقاً، بأن مؤسسات الفكر والرأي توفر من منظور صانعي السياسة الامريكية خمس فوائد رئيسية فهي: 1- توليد التفكير الجديد لدى صانعي السياسة الامريكية. 2- توفير خبراء العمل في الحكومة والكونغرس. 3- تأمين بيئة خاصة لصانعي السياسة لايجاد تفاهم مشترك حول الخيارات

(1) لمزيد من المعلومات حول التطور التاريخي لنشؤ مراكز الفكر والرأي في الولايات المتحدة الامريكية ينظر: دونالد. أ. أيلسون، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، نظرة تاريخية، مجلة يو ايس ايه جورنال، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الامريكية، تشرين الثاني، 2012، ص9-11.

(2) د. شادي فقيه، مصدر سابق، ص147.

(3) جانيس، جنتري، السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط ، دور مجموعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة(بيروت، دار العربية للعلوم، ناشرون، 2000) ص125.

السياسية المختلفة. 4- تثقيب المواطنين الامريكيين عن العالم. 5- توفير إمكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين جهتين متنازعتين⁽¹⁾.

مقارنة بالمؤسسات الحكومية وبيروقراطيتها تكون مؤسسات الفكر والرأي قادرة على القيام بما لا تستطيع البيروقراطيات الحكومية القيام به لأن هذه المؤسسات تتميز بأنها:

1- موجهة بفعالية نحو المستقبل أكثر من موظفي الابحاث الحكوميين الذين يعملون في بيئة نادراً ما تكافأ فيها جهود الابتكار المؤثر.

2- مرشحة اكثر لتوليد برامج عمل سياسية معاد تشكيلها في حين يعتمد البيروقراطيون على بيئة تؤمن الحد الأقصى من الأمن توفرها إجراءات العمل المعتمدة قياسياً للحكومة.

3- أكثر قدرة على تسهيل التعاون بين المجموعات المنفصلة من الباحثين لأجل بلوغ هدف مشترك حيث لا مصلحة مخالفة ودائمة لهذه المؤسسات في أي مجال معين.

4- أكثر قدرة من الوكالات الحكومية على نشر أبحاث السياسية الملائمة داخل الحكومة وخارجها وايصالها الى النخب السياسية ووسائل الاعلام والرأي العام.

5- أكثر قدرة على جمع واشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع السياسة.

6- أكثر قدرة على أبتكار وسائل تطبيق السياسات من البيروقراطيات الحكومية التي قد تكون مقسمة داخلياً على دوائر و مجالات أختصاص متعددة⁽²⁾.

يمكن تلخيص المهام التي تقوم بها مراكز الفكر وتحاول من خلالها المشاركة في صنع السياسة الخارجية في النقاط التالية⁽³⁾:

1- تقييم السياسات السابقة.

2- تحديد الآثار بعيدة المدى للسياسات المتبعة وخاصة فيما يتعلق بمصالح امريكا ومكانتها العالمية.

3- طرح الأفكار والآراء الجديدة وأقتراح السياسات واطر العمل البديلة.

4- تقديم المشورة لأجهزة و مؤسسات الدولة المسؤولة عن صياغة السياسة الخارجية بناء على طلب تلك المؤسسات أو بناء على مبادرات مراكز الفكر والرأي.

5- تزويد الادارات والاجهزة المختلفة بالخبراء وفتح المجال أمام القيادة اسيساسية السابقة لمراجعة تجارب الماضي و تقييم نتائجها.

6- تدريب جيل جديد من القيادات الفكرية والسياسية ليكون جاهزاً لادارة السياسة العامة للدولة.

(1) ريتشارد ن. هاس، مؤسسات الفكر والرأي و سياسة الولايات المتحدة الاميكية، وجهة نظر أحد صانعي السياسة، مجلة يو ايس ايه جورنال، المجلة الالكترونية لوزارة الخارجية الامريكية، تشرين الثاني، 2002، ص2..

(2) جيمس ج. ماكغان، مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان، مجلة يو ايس ايه جورنال المجلة الالكترونية لوزارة الخارجية الامريكية، تشرين الثاني، 2012، ص17.

(3) د. محمود عبدالعزيز ربيع، مصدر سابق ذكره، ص133-134.

- 7- التأثير في الرأي العام وفي صانع القرار السياسي من خلال عقد الندوات والمؤتمرات ونشر الكتب والدراسات.
- 8- امداد وسائل الاعلام بالخبراء القادرين على تحليل الاحداث خاصة في اوقات الأزمات.
- 9- القيام احياناً باجراء الأتصالات السرية من جهات خارجية لحساب الحكومة الامريكية.
- 10- بلورة مواقف و مصالح القومية وتجسيد الذاكرة الجماعية للشعب الامريكي وتنمية قدراته التراكمية في مجال الفكر والسياسة.

الخاتمة:

منذ عام 1945 تأريخ انتهاء الحرب العالمية الثانية، لم تعد السياسة الخارجية شأنأً داخلياً خاصاً بالولايات المتحدة الامريكية حيث ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفياتي السابق في عام 1991 وانفراد الولايات المتحدة في السياسة الدولية كقطب أوحده، واصبح العالم متشابكاً بشكل يجعل من المستحيل على السياسة الخارجية بكل ما اوتيت من مقومات ومؤسسات وقدرات سياسية واقتصادية واجتماعية هائلة الى جانب مكانة قوتها الناعمة النافذة الا ان تؤثر في مستقبل شعوب ودول العالم من أقصى انحاء المعمورة الى اقصاها، وهذا الواقع انعكس على تدخلها كدولة عظمى (مفرطة القوة) في الانغماس في السياسة الدولية، سواء تدخلت ام لم تتدخل، ويكاد أي قرار تتخذه أمريكا يكون في الواقع نوعاً من التدخل في الشؤون العالمية.

لقد تناولنا في بحثنا المؤسسات الضالعة في صنع السياسة الخارجية الامريكية خلال الحقبة المختلفة وحتى يومنا المعاصر، والضالعة في رسم النمط التحليلي والاطر العامة التي تحكم عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي الامريكي وتحديد ادوارها في حالتها الانعزال والانغماس، ولاسيما دور الرئيس ووزير الخارجية ومستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي ووزير الدفاع وغيرها من الكيانات المساهمة في عملية صنع السياسة الخارجية.

ان ما يميز السياسة الخارجية الامريكية في الجانبين الاخلاقي والبرغماتي، انها كانت قد تعرضت الى العديد من الانتقادات، لاسيما في حالات التدخل، سواء كانت تدخلاً عسكرياً أو سياسياً أم اقتصادياً، وحيث كانت تخرج دائماً بنتائج غير متوقعة، ويوعزها المنتقدون الى جهل الامريكيين بخصائص المنطقة، أو عدم وجود مهارات ادارية او عدم وجود نظريات مناسبة، ومعظم المنتقدون كانوا على حق، ولكن في المقابل نظر البعض الآخر منهم الى مصالح امريكا وامنها القومي على اعتبارهما جزءاً من الأمن العالمي، لا تستطيع امريكا الانسحاب منه، وهناك مساعي حثيثة عند مفكرين كبار في مؤسسات الفكر والرأي ينصحون بأن تكون الجهود الخارجية الامريكية الرامية الى التدخل (الانغماس) بأن تكون قانونية تنسجم بالحكمة والعقلانية، كما هو الحال بالنسبة للدعوات الى التدخل عبر تقديم المعونات او عن طريق الاشتراك مع دول اخرى (التحالف الدولي) او عن طريق منظمة الامم المتحدة (التدخل الانساني).

ان العديد من المفكرين في السياسة الخارجية يعرفون جيداً بان امريكا تواجه مشكلات معقدة وبعضها يرتقي الى مستوى المعضلات العويصة في مجال صنع القرارات الخارجية، ويذهب البعض بان هناك قرارات ملحة لا يسمح الوقت الا بتقرير الالهم وان الالخطاء لامفر منها ، والعديد من المفكرين يدعون الى عدم وضع اغلال في ايادي السلطة التنفيذية كونها تزيد من عملية صنع القرار الخارجي ارهاقاً وخطورة وتزيد من هدر الطاقات وان كانت هذه السلطة تستحق صفة على وجهها، لكن لا يقبل المفكرون المختصون في السياسة الخارجية ان تشد اذرع السلطة التنفيذية بحبل متين في رقبتها، ويدعون الى اقتراح الحلول الأفضل لمعالجتها، وعند الحد الادنى بالنسبة لنا في كوردستان العراق نقتراح للمهتم الكوردي السياسي فهم او محاولة فهم امريكا وسياستها الخارجية فهماً عميقاً لبناء استراتيجية متجددة ومستديمة للتعامل مع هذه القوة المفرطة او (الامة الغرورة) و (القوة التي لا تقهر) ويعتقد الباحث ان مقولة الراحل محمد حسنين هيكل صائبة جداً حيث كان قد قال في هذا الصدد (ان فهم امريكا او محاولة فهمها ضرورة حيوية (للتعامل) معها دون خوف يصنعه الجهل ودون (خفة) يصنعها الوهم، فالعداء لأمريكا هو أسهل المواقف ويعد في هذه الأزمنة خطأ كبيراً لا تحتمل مخاطره، والوقوع في غرام أمريكا خطأ أكبر لا تحتمل خسائره).

المصادر:

1. أيلسون، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، نظرة تاريخية، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الامريكية تشرين الثاني، 2012.
2. أسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية الامريكية ، مجلة السياسة الدولية، العدد127، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، 1997.
3. التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003.
4. الدكتور داوود مراد حسين، سلطات الرئيس الامريكي بين النص الدستوري والواقع العلمي، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة العربية الاولى، 2006، ص41.
5. بروستر. ك. ديني، نظرة شاملة في السياسة الخارجية الامريكية ، ترجمة: ودودة عبدالرحمن ، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1995.
6. تشارلز كيجلي، يوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الامريكية ومصادرها الداخلية، ترجمة عبدالوهاب علوب، (القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، 2004).
7. جانيس، ج، تيري، السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط، ترجمة حسان البستاني (بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2006).
8. جانيس، جنثري، السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط ، دور مجموعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، بيروت، دار العربية للعلوم، ناشرون، 2000.
9. جيمس ج. ماكغان، مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان، المجلة الالكترونية للوزارة الخارجية الامريكية، تشرين الثاني، 2012.
10. جون التزمان، البنى الرسمية وغير الرسمية في السياسة الخارجية الامريكية، أبحاث استراتيجية أمريكية، (دمشق، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، 2004).
11. جون ستيري، دور الجماعات الضاغطة في سياغة السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط، ترجمة: خليل عارف جرجيس، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السلبيانية، مجلة السياسة الدولية، العدد8، تشرين الثاني 2007.
12. جيفري رپورتز و الستر ادواردز، المعجم الحديث للتجليل السياسي، ت: سمير عبدالرحيم الجلي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الاولى، 1999، ص247. سوسن طه، تأثير المنظمات الصهيونية (اللوبي الصهيوني) في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة، دراسة اكااديمية لنيل درجة الماجستير ، جامعة بيرزيت، 2006.
13. جيمس ج. ماكغان، مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان، المجلة الالكترونية للوزارة الخارجية الامريكية، تشرين الثاني، 2012
14. حسين امام، الارهاب وحروب التحرير الوطنية، القاهرة، دار مصر المحروسة، 2002.
15. حسين شريف، السياسة الخارجية الامريكية في السبعينات والثمانينات، من خلال رؤى وتحركات نيكسون-كيسنجر، (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1994).
16. دالاس ايروين الصغير، اضواء على السياسة الخارجية الامريكية في العالم، ترجمة: نور الدين الرازي، (القاهرة، مؤسسة العرب، 1991).

- 17.ريتشارد ن. هاس، مؤسسات الفكر والرأي و سياسة الولايات المتحدة الاميكية، وجهة نظر أحد صانعي السياسة، المجلة الالكترونية لوزارة الخارجية الامريكية، تشرين الثاني، 2002، ص2..
- 18.زيغينيو بريجنسكي، الاختيار : السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة عمر الايوبي، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004.
- 19.زيغينيو، ريجنسكي، الفرصة الثانية، ثلاث رؤوساء وأزمة القوة العظمى الامريكية، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007.
- 20.ستيفن والت و جون ميرز هايمر، اللوب الاسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية، تقرير هارفرد، ت: محمد المحمودي، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، 2007.
- 21.سول لاندراو، الامبراطورية الاستباقية، تعريب: ليلي النابلسي، لبنان، الحوار الثقافي، 2003.
- 22.سيمون سيرفاتي، وسائل الاعلام والسياسة الخارجية، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1995).
- 23.شادي فقيه، من يحكم أمريكا اللوبيات الحاكمة وأليات صنع القرار ، بيروت، دار القلم للطباعة والنشر، بدون تأريخ نشرن.
- 24.عماد فوزي، الاستراتيجية الامريكية الجديدة وساحة عملياتها العسكرية، دمشق، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، 2004.
- 25.غازي صالح نهار، القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه ازمة الخليج، عمان، الجامعة الاردنية، 1997.
- 26.فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة: حسين احمد، القاهرة، مركز الاهرام للنشر والترجمة، 1993.
- 27.فواز جرجس، السياسة الامريكية تجاه العرب، كيف تصنع ومن يصنعها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- 28.مالك عوني، الاستراتيجية الامريكية وموقعها في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، عدد 125، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير 1997.
- 29.محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، دراسة في العقائد السياسية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
- 30.محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، دراسة في العقائد السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.
- 31.محمد بوغشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دراسة المفاهيم والنظريات، (بيروت، دار الجليل، 1999).
- 32.محمد عبدالعزيز ربيع، صنع السياسة الامريكية والعرب، عمان، منشورات دار الكرمل، 1990.
- 33.منصف السليمي، القرار السياسي الامريكي، باريس، مركز الدراسات العربي- الاوروبي، 2001.
- 34.هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين المحافظين الجدد والواقعية (بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2008).
- 35.هنري كيسنجر: سنوات التجديد، ت: د. هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية الثانية، 2010.

36. هنزرف كفسنجر، الدفلماسفة، ترجمة: فوزف وقاء، (القاهرة، الكتاب الذهبف، 2001).
37. هنزرف كفسنجر، هل تحتاج امرفا الى السفساسة الخارجفة ، نحو دفلوماسفة القرن الحادف والعشرون، ترجمة عمر الافوبف، (بفروت، دار الكتاب العربف، 2002).
38. وحبء عبءالمجبء، الارهاب وامرفا والاسلام من فطفف النار، القاهرة، مصر المحروسفة، 2002
39. Martin Gilens and Benjamin, L. page. Testing theorfs of American polfifice: Elites, Intrest groups, and Average citizens, perspectives on politics, volame 12. issua 03 september, 2014.
40. د. خلدون عءره، اللوبف الصهفونف وتأففرفه فف السفساسة الخارجفة الأمرفكفة، متاح على الشرفط الألكفرونف: www.ncro.sy?p=3039...june,9,2016.
41. موشفه مافشوف، المجتمع الصناعف العسكرف وحبءور العلاقة بفن امرفا واسرائفل، ترجمة: فرح عصام. www.masralarabia.com.01/11/2015.

فوخفه:

ءامه زرافهكانف ءروسف كرفنى سفاسفهف ءهروهه لهولآفهفكهكرففوفهكانف ئهرفكا

لهءروسف كرفنى سفاسفهف ءهروههف ولفآفهفكهكرففوفهكانف ئهمرفكافا ءامه زرافهكان رؤلئ كرفنگ ءهكفرفن، ءامه زرافهكان لهو ولفآفه ناهءنفى كؤكرفءنهوهف فوفخم و رهكه زهكانف كه لآله و ءروسف كرفنى سفاسفهف ءهروههه وهك: سهرفچاههف مرؤفبف لهكهسانف خاوهن فواناو عهقلئ زانستهف و شارءزافبف و ئهزمونف ففؤرف و فرافكفكف ئامرازو كه لوفهلى فهفوهءنفى و زانفارف كؤكرفءنهوهف فوفخفه كرفنى ءهرامهف فف مافى و ءارافبف، ءهسه لآفف نه خشهءانان و فرفاردان و شروفه كارف و كه لآله كرفنى راو ئهكهرو خوفنءنهوهكان و هءء...ءامه زرافهكانف ءروسف كرفنى سفاسفهف ءهروههف ئهمرفكا ءابهش ءهفن بهسهرف ءوو حبؤر ءامه زرافهءا، حبؤرف فهكه مففان برفففن لهءامه زرافه فهرمفهكانف وهك: سهرفؤكافهف فف، كؤنكرففس، وهزارهفهكانف ءهروههه بهكرفف، ئازانسهكانف ههوالكرفف بهفافبهف (CIA) ، ئههكومهنف ئاسافشف نفشفمانف حبؤرف ءووه مففان برفففن لهءامه زرافه نافه رمفهكان كه بهشفوهف ناراسفهف وهخؤ رؤل ءهكفرفن وهك: كروفههكانف فشار lobbies - كؤمه لكهف ففشهسازف سهرفبازف- سهئهفههكانف هزرورا.

فوفزفنهوهكه ففشك ءهخافه سهرف ههرفءوو حبؤرف ئهه ءامه زرافههه له بارهفانههه زانفارف و راسففههكان ءهخافه روو لفكءانههه ءهكات بؤ رؤل و ففكهف ههرف ءامه زرافهههف لهه ءامه زرافههه كارفكهرف و بههاف كارلفكرفنى ههرف ءامه زرافهههف له فرؤسهف ءروسف كرفنى سفاسفهف ءهروههءا ءهخافه روو، وهكارلفكرفنى ءامه زرافه فهرفمف و ءامه زرافه نافه رمفهكان لهو فرؤسهفهءا شروفه ءهكات.

لهكۆتاى توپژىنه وهكهدا بهم دهره نجامانه كهپشتووين:

1- بو ئه وهى په پيره وى له سىياسه تىكى دروست بكرىت له گه ل و لاتيه كگرتوو هكانى ئه مريكا پيوسته به باشى شاره زايى و زانيارمان هه بى له سه ر چو نيه تى دروست بوونى سىياسه تى دهره وهى ئه مريكا، ئه مه ش ئه وه ده خوازىت به رو ل و پىگه و كارىگه رى دامه زراوه فه رمى و نافه رميه كانى به رپرس و به شدار له دروست كردنى برپارى سىاسى دهره كى ئه مريكا ئانشابىن و بىان ناسىن و هه لسه نگاندىان بو بكه ين.

2- رو لى دامه زراوهى سه رو كايه تى و به له بهر چاو گرتنى سه رو شتى سىسته مى سىياسى ديمو كراسى سه رو كايه تى له ئه مريكا، له دروست كردنى سىياسه تى دهره وه و جى به جى كردنى زور و زه ق و زاله، هه ر بو يه له دروست كردنى په يوه ندى دهره كى له گه ل ئه م و لاتيه و به هيز كردنىان ده بى بايه خى زور به دامه زراوهى سه رو كايه تى ئه مريكا به رى، له گه ل ئه وه شدا رو ل و پىگه كى كو نگرىس و وه زاره تى دهره و وه زاره تى به رگرى و ئا زانسه كانى هه و ال گرنگن و ناكرى فه راموش بكرىن.

3- سىسته مى سىياسى ديمو كراسى سه رو كايه تى له و لاتيه يه كگرتوو هكانى ئه مريكا ده رفه تى ئه وهى ره خساندوه كه كو مه لىك دام و ده زگاي نافه رمى به راده ي جى او از رو لىان هه بى له ده ركردنى برپارى سىياسى دهره كى، به تا يبه تىش گرو و په كانى فشار و كو مپانىا كانى پىشه سازى سه ربازى و سه نته ره كانى هزرو را تو وى ژى نه وه.

4- بو كه س و دامه زراوه فه رميه كانى به رپرس له سىياسه تى دهره وه و په يوه ندى دهره كيه كانى هه رىمى كوردستان زور گرنگه به بايه خ به هه ردوو جو ر دامه زراوهى دروست كه رى سىياسه تى دهره وه له ئه مريكا به دن و هه و له كانى خو يان له گه ل دامه زراوهى سه رو كايه تى چه ركه نه وه و سو و له پىگه و رو لى كو نگرىس و وه زاره تى دهره وه به دن، هه روه ها زىا تر كار له سه ر به هيز كردنى لو بىه كى كوردستانى بكه ن و له رىگاي كار كردن له گه ل سه نته ره كانى هز و را هه و لى ئه وه به دن سه رچا وهى دروست كردنى را و پىشنىار له به رزه وه ندى هه رىمى كوردستان بو نا وه ندى برپار ده ر په يه دا بكه ن.

Abstract

Since 1945, the end of second world war, the foreign policy became an affair that is not special for the American United States since it appeared after the cool war and the demis of the Soveit union in 1991 and the appearance of the united states as the first pole in the foreign policy with all its Ingredients, corporations and economical, political and social abilities beside the broad position of it's soft power that enables U.S to affect all the governments and the nations all over the world and this reality led to the indulging in the International policy as a



superpower whether or not intervened and almost any decision taken by US is sort of intervention in world affairs.

We had in our research the institutions involved in the making of American foreign policy during the different periods till modern day and involved in drawing the general framework which governs the process of political decision and the American policy in isolation or immersion particularly the role of President and Foreign Minister and Advisor to the President for National Security Affairs and the Secretary of Defense and other entities contribute to the making of American foreign policy.

What distinguishes US foreign policy on both moral and pragmatic, is that it had been to a lot of criticism, especially in cases of intervention, whether political, economic or military intervention and where it was always out with unexpected results, these resulted due to a lack of management skills or lack of appropriate theories, and most critics were right but in contrast others considered America's interests and national security as part of global security which America cannot be far of it. There are new efforts when a lot of important thinker in think tanks are recommending that State efforts to be wise and reasonable, as in the case of invitations to intervene through subsidies or by combination with other countries (International Alliance) or by the United Nations (humanitarian intervention). (Many foreign-policy thinkers know very well that the complex problems facing America and some of them are very complex in the field of foreign decision-making, some argue that there are urgent decisions the time doesn't allow only to report the most important ones.

Many thinkers call not to put restrictions on the hands of the Executive authority as it increases the external decision making process exhaustion and dangerous and increase wastage and that this power was worth a slap on the face but thinkers specialized in foreign policy don't accept to put a solid rope on the executive arms and pretend to propose better solutions to retreat, at a minimum for us in northern Iraq we suggest to the political Kurds to understand or in try to understand America and its foreign policy to build a renewed strategy and sustainable to deal with such excessive force or (the proud nation, and undefeatable force) researcher believes the late Mohamed Hassanein Haikal saying very rightly in this regard as he said) to understand America or trying to understand vital (to deal) with it without fear and ignorance creates without (lightly) are made by illusion, enmity against America is the easiest attitude and in these times is great unbearable fault, while falling in America's love is greater fault with unbearable losses.